



إطار سياساتي لتقوية مقومات الحياة الكريمة، والتماسك المجتمعي، والصمود الاقتصادي، والتكامل المكاني في المناطق المهددة بالضم الاستعماري في الضفة الغربية المحتلة⁽¹⁾ «القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية المتصلة»

إعداد وتحديث: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت
ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

1. مقدمة

تتميز المناطق الفلسطينية المهددة بالضم من قبل دولة إسرائيل بأهمية إستراتيجية كبيرة، للعديد من عوامل قوامها الحيوي اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الفلسطينية العتيدة، لعل أبرزها:

- إن جزءاً أساسياً منها يقع في الأغوار ويشكل حزام الحدود الشرقية لفلسطين التاريخية.
- احتواؤها على مخزون الموارد الطبيعية الفلسطينية.
- تضمناها لأغلب أراضي الضفة الغربية الزراعية.
- توفيرها التواصل والربط الجغرافي، الاجتماعي والمكاني للضفة الغربية وللدولة الفلسطينية العتيدة.

(1) يستند الإطار السياسي المطروح هنا إلى الخطة الوطنية للتدخلات الإنمائية في مناطق «ج»، لصالح وزارة التخطيط والإصلاح الإداري في 2014، لكن لم يتم اعتمادها بعد حل الوزارة وتوزيع دوائرها بين ثلاث وزارات. تم إعداد الخطة من قبل فريق بحث لمركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، من خلال عملية بحثية مكتبية وميدانية تشاورية مكثفة.

تتطلب مواجهة هذا الواقع والتعامل مع التحديات التنموية الوطنية، فعلاً مستقلاً ومبرمجاً لتكريس حقيقة فلسطينية الأرض، وتواصل التجمعات السكانية المنتشرة فيها، وربطها ببعضها ببعض، وبسائر المناطق الفلسطينية. مما يستدعي توظيف الموارد المتاحة، وإطلاق الموارد الكامنة نحو التنمية الذاتية/ المحلية في الدرجة الأولى، بغية عرقلة وإبطاء امتداد مصفوفة السيطرة الإسرائيلية، وذلك ضمن سياسات عامة تهدف لإرساء دعائم متينة وقابلة للحياة للاقتصاد الوطني لدولة فلسطين في مواجهة الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي. ولتحقيق مثل هذه الأهداف الصعبة في الفترة القادمة، وبغض النظر عن التقدم في المسار السياسي ودون التخلي عن بديل اللجوء إلى تطبيق آليات القانون الدولي لمعالجة مسائل انتهاك القانون الإنساني الدولي، لا بد من اعتماد إطار إستراتيجي موجه للتدخلات والجهود، يضع نصب عينيه، التنسيق بين الجهود التنموية على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

ومع أهمية اعتماد نظرة بعيدة المدى للتعامل مع هذه المناطق، فإن من المهم أيضاً التعامل مع القضايا المصرية المعاشة هناك، وفي مقدمتها الحفاظ على فلسطينية الأرض، وعلى مقومات وجود الإنسان الفلسطيني على هذه الأرض وصموده، والحفاظ على نمط حياته الريفية وتقاليد الاجتماع (ما يسمى بالحيز العرقي - ethno sphere)، والتي تشكل مجتمعة أساس البقاء البشري والمادي الفلسطيني في هذه الظروف القاسية، بل بالرغم عنها. لا تقتصر أهمية هذه المناطق على كونها توفر العمق الإستراتيجي لتنمية فلسطين مستقبلاً، بل تشكل الخندق الأمامي في المواجهة المتواصلة مع الاحتلال.

2. منطلقات وأهداف العمل التنموي الوطني في المناطق المهتدة بالضم

ينطلق البرنامج الاقتصادي المطلوب لإفشال الضم من الإقرار بأن هناك فجوة وخصوصية للمناطق المستهدفة، تستدعي تدخلات خاصة ومركزة، تضمن الترابط مع خطط التنمية الوطنية على أساس أن إحداث التغيير التنموي المنشود في هذه المناطق هو مسؤولية مشتركة ما بين كل الأطراف الفلسطينية، المؤسسات الرسمية، الأهلية، المجتمعات المحلية والقطاع الخاص على قاعدة التكامل والعمل المشترك

يسعى الإطار السياساتي المقترح للتدخلات الإنشائية في المناطق المهتدة بالضم إلى تطوير منظومة من التدخلات:

- تضمن الحفاظ على فلسطينية الأرض والخيرات الموجودة في تلك المناطق.
- تتعامل معها كمكون إستراتيجي أساسي للضفة الغربية، تاركين في الماضي حدود «أ»، و «ب» و «ج».



- تعزز من صمود السكان وفقاً لأنماطهم المعيشية الحالية، وتؤكد على الانتشار السكاني الفلسطيني.

- تؤكد على وحدة الجغرافيا الفلسطينية، وتعزز من التفاعل التنموي المتبادل بين الموارد والمقدرات المتاحة والكامنة.

- تمكّن كل المؤثرين الرئيسيين من الاندماج في العملية ومن لعب الدور المناط بها.

- تغذي الأهداف الوطنية وتحسّن من وقع تدخلات الخطة الوطنية في التقليل من فجوة التنمية.

ينطلق هذا الإطار السياساتي من الإقرار بأن التنمية حق للمجتمع الفلسطيني، وأن أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس، هي أرض محتلة تحت السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية، وأن هذه المناطق المستهدفة هي أرض فلسطينية محتلة تتعرض للانتهاك والنهب من قبل إسرائيل. من الضروري أن تتباين مداخل ومنطلقات وأهداف العمل وفقاً لدرجة السيطرة الإسرائيلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المدخل الذي يمكن استخدامه في موقع يصعب تنفيذه في موقع آخر.

عليه، يجب تعزيز المبادرات المحلية الجماعية (تعاونيات نسوية، تعاونيات إسكان، مشاريع للسكان المحليين) المستدامة، ودعم وسائل الصمود المبتكرة التي يمكن أن تساعد في التغلب على الموانع الإسرائيلية، والارتكاز على تكامل وتوزيع الأدوار بين الجهات المعنية المختلفة (حكومة، مؤسسات أهلية، مؤسسات دولية، مجتمعات محلية) كمدخل لاختراق العقبات التي تضعها السلطات الإسرائيلية.

3. خصوصية المناطق المهتدة بالضم والرؤية التنموية الوطنية في مواجهة الاستعمار

الرؤية التنموية: المناطق المهتدة بالضم، هي أرض فلسطينية مترابطة ومندمجة في التنمية الوطنية، يجب أن توفر لأهلها حياة كريمة وعادلة وللشعب الفلسطيني مقومات مناهضة للاحتلال ولدولة فلسطين عمقها الإستراتيجي.

يتناول هذا الإطار الإستراتيجي التصدي لأبرز ملامح «نموذج نكوص التنمية» (de - development) الذي ولده الاحتلال الإسرائيلي المتواصل في هذه المناطق الخارجة فعلياً عن ولاية السلطة الوطنية، بالإضافة إلى تقييم للدور الحالي والمستقبل لمختلف الشركاء في العمليات التنموية وقدرة كل منهم على التدخل الإيجابي والفعال في تلك المناطق. في خضم الأحوال المعيشية الصعبة التي تسود في هذه المناطق، فإن الحدود بين ما هو إنساني وما هو تنموي ليست دائماً واضحة، مما يجعل من التدخل الإنساني عملاً تنموياً بقدر ما يعزز مقومات الصمود، وفي الوقت نفسه، لا بد للاستشارات الإنمائية أن تحمل هدفاً إنسانياً إذا كانت ستؤسس لتنمية مستقبلية مستدامة اجتماعياً وبيئياً.

من هنا، ينبغي أن يركز هدف المعونة الإنمائية المقدمة في أوضاع غير يقينية، وحيث التنمية ليست نتیجتها المضمونة، حول شعار «لا ضرر ولا ضرار»، أي على عدم اتباع نهج استثماري قد يلحق الضرر فيما هو قائم وحيوي، والتأقلم مع البيئة الخاصة بتلك المناطق، والتوجه لإسناد وتقوية النسيج الاقتصادي والاجتماعي الحالي. كما من المهم توجيه الاستثمارات العامة والخاصة (المحلية والدولية) في مرحلة أولى في الاتجاهات التي تدعم الجدوى الاجتماعية والمصالح الحيوية الفلسطينية في تلك المناطق، قبل الشروع في البحث عن مجالات استثمارية عملاقة ذات جدوى اقتصادية أو مالية، ربما تستجيب أكثر المصالح الاقتصادية الفلسطينية في مرحلة؛ تتمتع الدولة الفلسطينية بسيادتها الكاملة في هذه المناطق. من التحليل لأدوار مختلف الأطراف المعنية في تنمية المناطق المهتدة بالضم يمكن استخلاص عدد من المؤشرات المهمة، لا بد من مراعاتها في المرحلة القادمة:

1. هناك عدد كبير نسبياً من اللاعبين من مختلف الفئات والاتجاهات: مؤسسات حكومية وطنية ومحلية، جمعيات ومؤسسات أهلية من داخل وخارج المناطق، شركات ورجالات القطاع الخاص، مؤسسات دولية ودول مانحة، ولم تعمل تلك الجهات المتعددة حتى الآن ضمن إستراتيجية موحدة أو بأهداف مشتركة أو آليات منسقة ولا بأهداف سياسية واضحة، مما يضعف وقع تدخلاتها، ويقلل من مصداقية جهودها أمام أهل تلك المناطق ويوفر فرصاً لسلطات الاحتلال للتعامل حسب أجندتها وحسب مصالح الاحتلال بالدرجة الأولى.

2. مقابل ذلك، هناك استعداد كبير لدى جميع الشركاء لأن يتم تأطير تدخلاتهم في المناطق المهتدة بالضم وبرمجتها ضمن خطة التنمية الوطنية، حسب الأولويات والاحتياجات والمصالح التنموية الفلسطينية، كما أن هناك إقراراً بأهمية تلك المناطق التنموية للدولة الفلسطينية وإجماع بأنه تأخرت السلطة الفلسطينية بقيادة وتوجيه جهود مشتركة لتنمية تلك المناطق، لما يمثل ذلك من ضرورة إنسانية وتنموية في الآن ذاته.

3. إذا كان سيتم فعلاً توظيف هذا الاستعداد وهذه النوايا الطيبة والموارد المتوفرة والمحتملة، في إطار يستجيب للأولويات الوطنية التحررية والاحتياجات الإنسانية الفعلية، سيتم التعامل المميز مع هذا الملف من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية من أعلى المستويات السياسية إلى أدنى المستويات التنفيذية، من جهة، واستعداد من قبل الشركاء لترتيب أمور التنسيق والتحالف فيما بينها وأن تستجيب وتلتزم لما تقرره السلطة الفلسطينية من توجهات سياسية وبرنامجية لهذه المناطق عند صياغة مشاريعها المفصلة وتخصيص الموارد اللازمة لها.



4. التحديات الإستراتيجية ذات الأولوية واتجاه سياسات التدخل في قطاعات الاقتصاد والبنية التحتية ذات الصلة

انطلاقاً من التوجهات المحددة أعلاه، يتناول هذا الجزء التحديات الإستراتيجية ذات الأولوية في مواجهة التوسع الاستعماري المطروح ضمن محور القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية، علماً أن الإطار السياسي يعكس تصوراً شاملاً تفصيلياً يتناول بنفس المنهجية التحديات والسياسات في محوري «الحكم والحقوق»، و«الاحتياجات الاجتماعية» (لا تعرض في هذه الورقة):

4.1 محور الحكم والحقوق

4.1.1 التحدي الإستراتيجي الأول: السياسات والتضييق الإسرائيلية تحدّ من التخطيط الهيكلي والتوسع العمراني وتمنعه.

4.1.2 التحدي الإستراتيجي الثاني: حرمان التجمعات السكانية الفلسطينية كافة من الحراك التنموي بعزلها في وحدات (كانتونات) منفصلة عن بعضها بعضاً وعن مواردها الطبيعية.

4.1.3 التحدي الإستراتيجي الثالث: انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الأساسية.

4.1.4 التحدي الإستراتيجي الرابع: غياب السيادة الوطنية الفلسطينية.

4.1.5 التحدي الإستراتيجي الخامس: عدم ترقّي عمل الشركاء إلى مستوى القادر على مواجهة التحديات القائمة.

4.2 محور القطاعات الاجتماعية

4.2.1 التحدي الإستراتيجي الأول: قيود وسياسات مستمرة ومنهجية للاحتلال تقوض أي إمكانية للحياة (ممارسات الاحتلال من التهجير والقتل والتضييق والعزل على حياة الإنسان الفلسطيني والسيطرة على الأرض).

4.2.2 التحدي الإستراتيجي الثاني: تغيرات في نمط معيشة السكان وانتقالهم من الاعتماد على الذات للاتكال على المساعدات الإنسانية، ينذر بسيطرة أكبر لإسرائيل على الأراضي من خلال تهجيرهم وتقييد حرية معيشتهم.

4.2.3 التحدي الإستراتيجي الثالث: غياب البيئة الآمنة الصحية والصحيحة للتعليم الجامع والنوعي (تسرب عالٍ، زواج مبكر، عمالة أطفال، بيئة وصول غير آمنة لمجموعة من الطلبة والطالبات إلى مدارسهم تصل إلى تهديدات على حياتهم).

4.2.4 التحدي الإستراتيجي الرابع: انكشاف عالٍ لتلك المناطق للتلويث والتخريب البيئي (انعدام للأمن الغذائي، تلويث مناطق السكان بمجري المستوطنين، غياب ومحدودية عالية في مصادر المياه، إقامة مصانع ملوثة).

4.2.5 التحدي الإستراتيجي الخامس: غياب نظام صحي شمولي ومتكامل مستجيب لاحتياجات تلك المناطق، (جهود مبشرة وعيادات بإمكانيات محدودة، صعوبة الوصول إلى الخدمات المجاورة، وافتقار الخدمات إلى إمكانيات بنوية وبشرية).

4.2.6 التحدي الإستراتيجي السادس: انكشاف المجموعات الحيوية لواقع وظروف أمنية ومخاوف تقيد حركتهم، مع انكشاف تلك المجتمعات لظواهر تنذر بمستقبل ضبابي وهش.

4.2.7 التحدي الإستراتيجي السابع: غياب المؤسسات القاعدية من بنية تلك المجتمعات مع غياب عالٍ للمؤسسات الرسمية، وتواجد برامجي محدود لدى المؤسسات غير الرسمية، مع غياب تنموي استثماري للقطاع الخاص.

4.3 محور البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية

منطلقات وأهداف العمل في القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية المتصلة

العمل على مسارين: متوسط المدى (بما يشمل التفاوضي مع إسرائيل والدبلوماسي مع الرباعية والمطلبي مع الإدارة المدنية)؛ قريب المدى (المساندة العاجلة من قبل الشركاء الدوليين والحلفاء المحليين):

- وضع الإجراءات والحوافز اللازمة لرفع الاستفادة من الموارد المحلية.
- استخدام أمثل لمصادر المياه بما يضمن الأمن المائي والغذائي والتنمية الاقتصادية القائمة على العدالة الاجتماعية.
- تنظيم استعمالات الأراضي واستغلال المصادر الطبيعية المتاحة بشكل مستدام.
- تعزيز بيئة عمرانية وبنية تحتية شاملة، وتوسيع البناء الإسكاني والعمراني في المناطق المهدهدة بالمصادرة.
- رفع مستوى شبكات الصرف الصحي والعمل على معالجتها واستخدامها للزراعة.
- ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة وتحسين نظم إدارة النفايات السائلة.
- حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري، وتأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل.
- البنية الاقتصادية.



- تطوير وتفعيل العمق الإستراتيجي للأرض الفلسطينية وتوحيدها وتوحيد اقتصادها والاستغلال الأمثل لمواردها.
- اعتبار غور الأردن إحدى مناطق التطوير ذات تمييز إيجابي.
- إنعاش الاقتصاد الوطني المستقل، وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني ورفع قدرته الإنتاجية.
- مكافحة الفقر والبطالة، آخذة بعين الاعتبار التباينات في الاحتياجات والظروف على أساس المنطقة الجغرافية.
- خلق الروابط الخلفية والأمامية الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وفي القطاعات الإنتاجية.
- دعم المنتج الوطني ورفع مستوى جودته.

البنية التحتية

- 4.3.1 التحدي الإستراتيجي الأول: عدم ممارسة السيادة على مصادر المياه نخل بالتوازن في تخصيص الموارد المائية لسكان المناطق المهتدة بالضم، ويجول دون توفير المياه الكافية للأغراض المنزلية والزراعية في الأخيرة.
- التوجه الإستراتيجي: تأمين الماء منطلق الانتعاش الاقتصادي المستدام والتحكم بمصادرنا من عناصر الأمن القومي الاقتصادي.

- اتجاه سياسة التدخل:

- التعامل مع قطاع المياه على اعتباره في آن واحد من القطاعات السيادية الإستراتيجية ومن العناصر الحيوية لسكان المناطق المهتدة بالضم.
- حماية المصادر المتوفرة وتطوير ما يمكن حيثما يسمح، والاستغلال الأقصى للحصة الفلسطينية المقررة.
- ضمان الحد الأدنى من التكافؤ في توفير المياه للاستهلاك الأسري بين المناطق المهتدة بالضم وبقية المناطق الفلسطينية.
- عدم جدوى تنمية الموارد المائية في غياب التخطيط المحلي المهني والشامل: خطط وفاوض وبادر.
- التركيز على تطوير التعاونيات والجمعيات والهيئات المستقلة كوسيلة تنفيذية في التدخلات في قطاع المياه، مما يقلل من تحكم أصحاب الآبار بها (توازن أفضل للمصالح المتبادلة من خلال تدخل السلطات العامة).

برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. تشغيل / ترميم الآبار المتوفرة في المناطق المتاخمة، وتشغيل / ترميم الآبار الممكنة في المناطق المهددة بالضم.
2. تمديد شبكات توزيع دائمة أو مؤقتة بين مناطق متباعدة حيثما يمكن مع المناطق المهددة بالضم.
3. بناء وسائل تخزين مياه الأمطار والتقليل من تدفقها العشوائي (سدود).
4. إجراءات سياساتية لضمان سعر حد أقصى للمياه الزراعية.
5. تكثيف الزراعة وتنوع الأصناف للاستفادة من توفر المياه الزراعية طوال المواسم وليس فقط في الصيف.
6. توفير خدمات قانونية لكل المشاريع المائية ومتابعة المخالفات.

على المسار المتوسط المدى

7. دراسة إمكانيات إعادة توزيع الكميات المستخرجة على الأحواض المختلفة، والتركيز على الحوض الغربي في المطالبة بحفر آبار جديدة.
8. التعامل مع ملف استخدام مياه مكوروت للزراعة وخصم قيمتها من المقاصة.
9. تفعيل الحقوق المائية الفلسطينية حسب القوانين السارية وفي إطار القانون الدولي (سدود/ توفير الدعم اللازم).
10. إنشاء جمعيات تعاونية مائية مشتركة «إقليمية» وإصلاح الموجود منها.
11. مراعاة واقع نظام توزيع الموارد المائية الذي يسيطر عليه مالكون ومزارعون مرخصون وليست الدولة، مما يتطلب إدارة أفضل للموارد المائية بين الحكومة وأصحاب الآبار.
- 4.3.2 التحدي الإستراتيجي الثاني: ضعف التخطيط الحضري ومخاطر البناء والإسكان تزيد من هشاشة التوسع العمراني والترابط الجغرافي ما بين المناطق.
- التوجه الإستراتيجي: مراعاة التباين في حساسية إسرائيل للمناطق المختلفة من حيث إمكانيات التخطيط الهيكلي والبناء الفلسطيني.

- اتجاه سياسة التدخل:

- الانتباه إلى مخاطر ومقتضيات التعامل مع المخططات الجزئية المعتمدة من إسرائيل.



- ضرورة التوافق بين المخطط الهيكلي والمكاني بمشاركة المجتمعات المحلية.

- الاستفادة من فرص الحصول على مخططات محلية للبناء.

- مقاومة الشروط التي تحاول فرضها سلطات الاحتلال على المخططات التي تمنحها في المناطق المهدة بالضم، والاستناد (وعند الحاجة، الاحتكام) إلى القانون الإنساني الدولي في التعامل مع سلطات الاحتلال.

برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. العمل على توفير الموارد اللازمة لترميم البيوت القائمة والآيلة للسقوط.
2. دعم وتطوير نظام البناء المحلي وإدخال أنماط جديدة للبناء.
3. تكثيف المصادر وتخصيص الموارد لتوفير خدمات قانونية لكل المشاريع الإنشائية والمتابعة المخالفات.
4. دعم وتطوير صناعات مواد بناء محلية وتحسين جودتها وخاصة صناعة الحجر والطوب الترابي والإسمنت.

على المسار المتوسط المدى

5. ضرورة الإسراع في إعداد المخططات المكانية الإقليمية.
6. العمل على توفير التمويل اللازم والمواد والأيدي العاملة المحلية لأعمال الإنشاءات لمباني المرافق العامة.
7. دراسة إمكانيات تنفيذ مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود.

4.3.3 التحدي الإستراتيجي الثالث: عدم دمج المناطق المهدة بالضم وربطها ضمن الخطط والشبكات الإقليمية والوطنية للبنية التحتية.

- التوجه الإستراتيجي: تأمين التنمية المستدامة المتوازنة إقليمياً والانتقال من «التواصل» إلى «السيادة» في تخطيط وتأسيس البنية التحتية.

- اتجاه سياسة التدخل: التوازن بين الاعتبارات التخطيطية الوطنية في التعامل مع المناطق المهدة بالضم لتمديد شبكات البنية التحتية من جهة، والاعتبارات المحلية البشرية الحساسة والطبيعية الهائلة لهذه المناطق من جهة ثانية.

- برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. رفع مستوى شبكات الصرف الصحي والعمل على معالجتها واستخدامها للزراعة والصناعة.
2. نشر أوسع لوسائل الطاقة البديلة (قروض، حيث الربط قائم بالشبكة الفلسطينية ومنح للتجمعات الأصغر المرتبطة بالشبكة الإسرائيلية أو غير مرتبطة تمامًا).
3. إقامة حملات توعية للجمهور حول حماية البيئة من التلوث.
4. إدخال وسائل مبتكرة لتكرير مياه الصرف المنزلية على النطاق الصغير/ الفردي، ضمن مشاريع التنمية المحلية وتقوية القدرات المحلية فيما هو متوفر من وسائل.
5. تدريب وتأهيل المجتمعات المحلية على تشغيل وصيانة أنظمة محلية بديلة لضمان استدامتها.
6. إنشاء وتأهيل الطرق الداخلية والزراعية.

على المسار المتوسط المدى

7. رفض استخدام إسرائيل المناطق المهددة بالضم لتجميع النفايات وتشجيع المبادرات الرسمية والشعبية لمنع ذلك.
8. تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة في المناطق المهددة بالضم.
9. حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري وتأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل. الأولوية لإيصال الكهرباء للتجمعات السكانية الأكبر لمراعاة اقتصاديات الحجم، مع عدم إغفال مناطق وتجمعات أخرى مهددة وذات قيمة إستراتيجية.
10. تشجيع النقل العام وتحسين وتسهيل إجراءات تقديم الخدمات للمواطنين.
11. ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة وتعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث البيئية.

محور القطاعات الاقتصادية

4.3.4 التحدي الإستراتيجي الأول: عدم الاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسيادية المحتملة لتطوير الزراعة في المناطق المهددة بالضم ضمن سياسة تنمية تشمل تعزيز الزراعة بصفقتها ركيزة للصمود والتصدي للاستيطان.

- التوجه الإستراتيجي: الزراعة والثروة الحيوانية أساس الصمود المحلي ومحرك النمو الاقتصادي الوطني.



- اتجاه سياسة التدخل:

- أهمية المناطق المهتدة بالضم للزراعة الفلسطينية الحالية والمستقبلية، وأهمية الزراعة للمجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

- أهمية التوجه نحو السوق المحلي وتنظيمه بالتوازي مع تكثيف الجهود الحكومية لتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية والاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع الأردن والدول العربية وأوروبا.

- التوازن بين عملية الحفاظ على مصالح المزارعين المحليين وحيزهم الزراعية القائمة، من جهة، والفوائد الاقتصادية الأوسع المتمثلة بالعمليات الزراعية الأكبر حجماً والاستثمارات المترافقة لها، من جهة ثانية.

- برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. تشجيع وحماية المزارع للوصول إلى أراضي الدولة والأوقاف واستصلاحها واستغلالها حيثما يمكن.

2. تعزيز دور وزارة الزراعة في الإرشاد الزراعي وتوفير سبل أداء مهمتها، خاصة في الخدمات والأطعمة البيطرية وتكثيف تواجدها الدائم (و/ أو المتنقل) على الأرض، وعدم التوجه لخصخصة هذه الخدمات.

3. توفر المصانع الزراعية والمواد الغذائية التي بإمكانها امتصاص بعض الكميات الزائدة من المحاصيل وزيادة هامش الربح للمزارع، لما فيها من مزايا لإحلال الواردات.

4. تكثيف الجهود لإنتاج الأعلاف المحلية (سيلج) وبناء مخازن لحفظ الأعلاف لتوفيرها في موسم الشتاء.

على المسار المتوسط المدى

5. تكثيف الجهود لتطبيق الأجندة الزراعية (المواسم الزراعية) وتشجيع الالتزام الطوعي بها، مما يعزز التنسيق بين المزارعين لتحديد كميات وأصناف المحاصيل، مما يؤثر إيجابياً على أسعار البيع ونسب الربح.

6. الاستمرار بإنشاء ثلاجات صناعية بوفرة لتخزين المحصول (وتمديد الموسم) بهدف زيادة هامش الربح وتقليل تقلبات الأسعار.

7. دراسة جدوى إقامة مصانع حليب محلية في منطقة الأغوار الوسطى والشمالية للاستفادة من

المنتوج الذي عادة ما يتلف بسبب صغر السوق وتكلفة النقل العالية.

8. تنوع مصادر استيراد المواشي ومنع احتكاره بغية تربية أنواع تتميز بإنتاجية أعلى.

4.3.5 التحدي الإستراتيجي الثاني: ضعف الترابطات الأمامية والخلفية الصناعية والخدمية المتصلة بين القطاعات الاقتصادية الحيوية والإحجام عن الاستثمار الخاص والاستثمار العام في الاقتصاد غير الزراعي في المناطق المهتدة بالضم.

- التوجه الإستراتيجي: إحداث تفاعل بين استغلال مقدرات والموارد الاقتصادية للمناطق المهتدة بالضم ومتطلبات تقوية نسيج الاقتصاد الوطني والقدرة الإنتاجية الذاتية.
- اتجاه سياسة التدخل:

- سياحة ثقافية وطبيعية: عدم ترك أي حيز للتمدد الاستيطاني ونشر البشر فوق الأرض.
- التصنيع: من الصناعات الحرفية والورش إلى «الاستثمار المسؤول» من أجل التنمية.
- توفر واستغلال الموارد المعدنية والطبيعية: معركة قانونية ودبلوماسية لاسترداد الموارد الطبيعية.

برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. توفير خدمات حكومية للإرشاد الصناعي والتسهيلات الائتمانية والبرامج الهادفة لزيادة الإنتاجية ولتأمين التسويق من خلال مؤسسات تشجيع التجارة.
2. إدخال آليات فعالة للرقابة والتفتيش في أماكن العمل وخاصة في ظروف العمل السيئة في الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية.
3. تعزيز قدرة النساء والشباب على القيام بمبادرات اقتصادية خلاقية وتمكينهم من إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
4. استغلال أفضل للمواقع السياحية المميزة في مناطق مثل قمران وبعض المحميات الطبيعية التي يمكن أن تكون نقاط جذب للسياحة، وما يترتب على ذلك من إنفاق محلي وإيرادات ضريبية.
5. تطوير دليل سياحي للمناطق الطبيعية الفلسطينية وتشجيع شركات السياحة الخاصة على تنظيم رحلات سياحية دولية ومحلية خاصة في تلك المناطق.



على المسار المتوسط المدى

6. إجراء مسح جيولوجي شامل للأرض المحتلة والمناطق المهددة بالضم التي تحوي معظم الموارد الطبيعية والمعدنية الفلسطينية.
 7. الحفاظ على المنشآت الصناعية الموجودة متناهية الصغر، خدمية وورشية، وإيجاد دور مكمل في أية عملية تصنيع زراعي أو زيادة في المكننة في المناطق المهددة بالضم.
 8. تأمين الترخيص والتمويل اللازمين لتحديث المحاجر ومصانع الرخام والحجر الفلسطينية في المناطق المهددة بالضم.
 9. وقف فرض غرامات ومصادرة معدات من قبل السلطات الإسرائيلية من المحاجر الفلسطينية العاملة في المناطق المهددة بالضم، وضرورة وضع حد لذلك قانونياً ودولياً.
 10. التوصل إلى صيغة تسمح باستخدام المتفجرات في المحاجر الفلسطينية لتوفير هامش أكبر للمنافسة للشركات الفلسطينية.
- 4.3.6 التحدي الإستراتيجي الثالث: الآثار التمييزية غير المرئية للسياسات التجارية والضريبية على المنتجين الصغار والمستهلكين الفقراء
- التوجه الإستراتيجي: تطبيق معاملة تفضيلية المناطق المهددة بالضم، من حيث تخصيص الموارد الإنمائية المناسبة في إطار الخطة الوطنية لأهميتها السكانية والإستراتيجية.

- اتجاه سياسة التدخل:

- استخدام ما يتوفر من أدوات السياسة الضريبية لتصحيح الخلل في توزيع الدخل بين أكثر الفئات فقراً في المناطق المهددة بالضم والطبقات الاجتماعية الأكثر استفادة من الوظائف الحكومية وفرص العمل في المراكز الاقتصادية.
- مراعاة خصائص السلة الاستهلاكية للأسر في المناطق المهددة بالضم في تطبيق السياسات الضريبية.
- انتهاج سياسة تجارية تشجع التصدير الزراعي والحماية الهادفة والمبرمجة لفروع/ سلع محلية الإنتاج.

- برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. الاستثمار بوسائط نقل تجارية جماعية للتزود بالحاجات الاستهلاكية وعوامل الإنتاج من أسواق بعيدة وتقليل الاعتماد على الوسائط الإسرائيلية التي تزيد من تكاليف المعاملات.

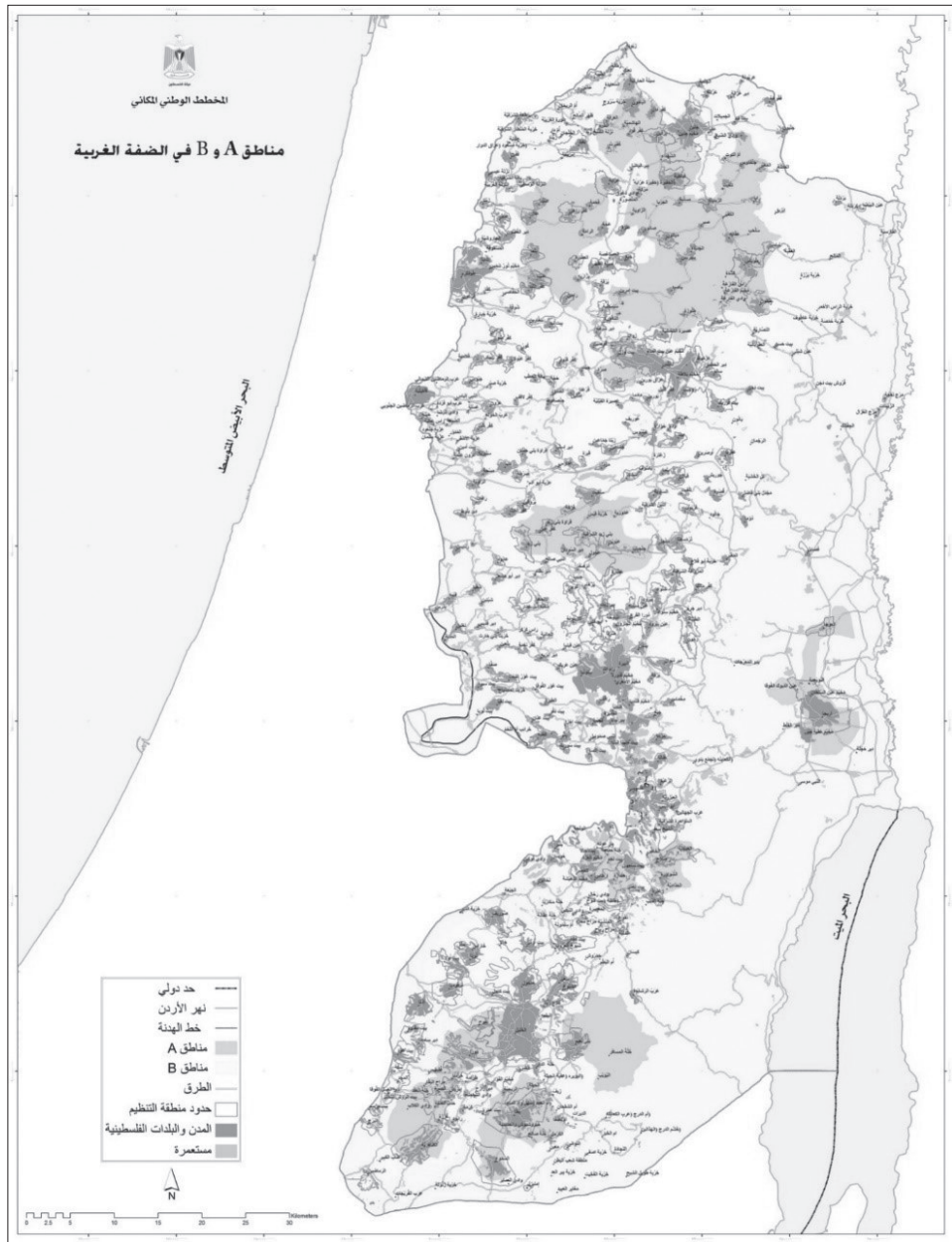
2. العمل على الإسراع بالاسترجاع الضريبي للمزارعين لما له من أثر على دعم القطاع الزراعي.
3. تنظيم عمليات التعويض للمزارعين عن الأضرار بشكل أكثر شفافية، وضمن معايير واضحة.
4. برامج إقراض زراعي ميسر وطويل المدى للمناطق المهتدة بالضم من القطاع المصري بضمانات مالية عالمية.
5. إطلاق حملة مطلية نقابية ودولية للدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين الزراعيين في المستوطنات، وتوفير أوضاع عمل آمنة وأجور لائقة وتجريم عمل الأطفال فيها وتأمين فرص عمل بديلة في الزراعة الفلسطينية.
6. في إطار مراجعة قانون تشجيع الاستثمار، اعتبار المناطق المهمشة مناطق تطوير حيوية وذات حوافر خاصة وتخصيص بنود خاصة بذلك.

على المسار المتوسط المدى

7. دراسة إمكانات صياغة رزمة من الحوافر الضريبية لمزودي الخدمات والمشتغلين في المناطق المهتدة بالضم (صيانة آلات ومراكب، كهرباء، خدمات مهنية: مهندسون، محاسبون، محامون.. الخ)، بما في ذلك إعفاءات جمركية وضريبية مما يزيد من تماسك النسيج الاقتصادي المحلي وتقوية القدرة الإنتاجية والربط بالمركز.
8. دمج مزارعي ومنتجي المناطق المهتدة بالضم بالأنظمة ومرافق البنية التحتية العامة والخدمات التسويقية المتعلقة بتسهيل التجارة الخارجية من خلال تشجيع إقامة الجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية والائتمانية وتوفير الدعم الفني لتطوير إدارتها.
9. دراسة إمكانية مواجهة آثار تطبيق اتفاقية باريس على الزراعة الإسرائيلية وقدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم والسيطرة السوقية (إغراق) والإعانات بمختلف أنواعها، دون قدرة لجوء المزارعين الفلسطينيين لنفس المزايا، وهذا خاصة في المناطق المهمشة الأكثر عرضة للآثار السلبية للتحرير التجاري.
10. الالتزام بتخصيص ما بين 20 بالمئة من الموازنة الإنمائية لمشاريع في المناطق المهتدة بالضم (مما يعكس نسبتها السكانية، صفتها منطقة تمييز إيجابي ولأهميتها الإستراتيجية في مواجهة الاستيطان والتهويد).



خارطة (1): أراضي الضفة الغربية حسب تصنيفات أوسلو



جدول (1): المساحة من حيث الاستخدام لمناطق «ج» المهددة بالضم

نسبته من أراضي الضفة	دونم	الواقع الاستخدامي
3.19	175,310	المستوطنات بحدودها الخارجية
0.21	11,310	البؤر الاستيطانية بحدودها الخارجية
1.85	101,690	المناطق التي يزرعها المستوطنون خارج حدود المستوطنات
23.3	1,278,030	الأراضي المخصصة للأغراض العسكرية وتلك المعلنة كمحميات طبيعية
0.41	22,620	شبكة الطرق الممنوعة
10.5	576,810	الأراضي خلف جدار الفصل العنصري
39.5	2,165,780	الأراضي التي يضيق (يمنع) وصول الفلسطينيين إليها
21.3	1,170,580	الأراضي التي يمكن للفلسطينيين أن يصلوها في المنطقة «ج»

المصدر: البنك الدولي، 2013